

استحواذ محتمل

بتاريخ 13 مارس 2025، نمن الموافقة خلال اجتماع الجمعية العمومية على الاستحواذ على أصول وشركات مملوكة من قبل شركة بروج للطاقة المحدودة، بما في ذلك شركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المنطقة الحرة (المنطقة الحرة بالفجيرة)، وشركة بروج للاستثمارات البترولية والغاز المرحلة III المنطقة الحرة بالفجيرة وشركة بي بي جي أي سي المرحلة 3 المحدودة.

هذا وأعلنت الشركة أن عملية الاستحواذ سيتم تمويلها من خلال مزيج الأسهم النقدية حديثة الإصدار سندات قابلة للتحويل الإلزامي على النحو التالي:

- إصدار 358,841,478 سهماً جديداً إلى شركة بروج للطاقة المحدودة بقيمة 1.25 درهم إماراتي للسهم، خاضعة لفترة تجميد لمدة سنة واحدة.
- إصدار سندات قابلة للتحويل الإلزامي بقيمة 2,336 مليار درهم إماراتي إلى شركة بروج للطاقة المحدودة، قابلة للتحويل بقيمة 1.25 درهم إماراتي للسهم، خاضعة لفترة تجميد لمدة سنة بعد التحويل

أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس إدارة الشركة خلال السنة هم:

الشيخ ذياب بن طحون بن محمد آل نهيان (رئيس مجلس الإدارة)

الدكتور عبد الرحمن محمود عبد الرحمن محمد العفيفي (نائب رئيس مجلس الإدارة)

السيد خليفة سيف جمعة سيف المحبري

السيدة غريس وائج - تم تعيينها في 14 فبراير 2024

السيد أحمد محمد فتحي الكيلاني (الرئيس التنفيذي)، تم تعيينه في 11 يونيو 2024

- إصدار سندات قابلة للتحويل الإلزامي بقيمة 500 مليون درهم إماراتي، بواقع 1.10 درهم إماراتي للسهم، مخصصة حصرياً لمساهمي شركة الخليج للملاحة الحاليين، بالإضافة اكتتاب أغلب المساهمين في أي سندات غير مكتتب بها. سيتم تحويل هذه السندات الإلزامية القابلة للتحويل إلى أسهم خلال فترة مدتها ثلاثة أشهر.
- دفعة نقدية قدرها 460 مليون درهم إماراتي كجزء من تسوية الصفقة.

وتتماشى عملية الاستحواذ هذه مع استراتيجية النمو التي تنتهجها الشركة لتأسيس محفظة متكاملة من الخدمات اللوجستية لقطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات. وقد تم تفويض مجلس الإدارة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإتمام الصفقة، بما في ذلك الموافقات التنظيمية وتعديلات النظام الأساسي وإجراءات زيادة رأس المال.

ومن المتوقع إتمام الصفقة في الربع الثاني من عام 2025، شريطة استيفاء الموافقات التنظيمية وشروط الإغلاق المعتادة.

السيد عبدالهادي السعدي - تم تعيينه في 3 يوليو 2024

السيدة مهرة العلي - قُدمت استقالتها في 2 فبراير 2024

السيد محمد عبد الرحمن مير عبد الوحيد أميري - قُدم استقالته في 5 يونيو 2024

السيد مازن جابر حمدان بشير الدهماني - قُدم استقالته في 27 يونيو 2024

السيد سيف سالم خليفة الراشدي - قُدم استقالته في 28 أكتوبر 2024

السيد عادل الحوسني - تم تعيينه في 28 أكتوبر 2024 - وقُدم استقالته في 18 ديسمبر 2024

تقرير مدقق

الحسابات المستقلة إلى السادة مساهمي شركة الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع.)



جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة

مكتب رقم 302 و 203 و 308

الطابق الثالث: مبنى رقم 5

ون سنترال، مركز دبي التجاري العالمي

دبي، الإمارات العربية المتحدة

ص.ب. 1620

ه: 9925 388 4 971 +

ف: 9915 388 4 971 +

www.grantthornton.ae

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

برأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 وأدائها المالي الموحد وتدفعاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع.) ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها مجتمعة "المجموعة")، والتي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024 وبيان الأرباح أو الخسائر الموحد وبيان الدخل الشامل الآخر الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة.

تم توقيع هذا التقرير من قبل:

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة من قبل السادة جرانت ثورنتون.

السيد علي عبوده

الرئيس المالي التنفي

السيد أحمد محمد فتحي الكيلاني

الرئيس التنفيذي

الدكتور عبد الرحمن العفيفي

عضو مجلس الإدارة

علي عبوده

أحمد محمد فتحي الكيلاني

عبد الرحمن العفيفي

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد الأخلاقيات المهنية الدولية للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية)، وقد استوفينا مسؤوليتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد الأخلاقية. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا.

أمر التدقيق الرئيسي

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفقاً لتقديرنا المهني، أكثر الأمور أهمية بالنسبة لتدقيقنا البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا البيانات المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا بشأنها، علماً بأننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تناول أمر التدقيق الرئيسي في سياق تدقيقنا
انخفاض قيمة الشهرة التجارية	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:
بلغت الشهرة التجارية الواردة في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة ما قيمته 143,463 ألف درهم إماراتي بما يمثل 19% من إجمالي أصول المجموعة. وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية، يتم تخصيص هذا الرصيد للوحدات المنتجة للنقد، والتي يتم اختبارها سنوياً لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة، أو عندما تطرأ تغييرات في الظروف أو الأحداث والتي تشير إلى أن القيمة الدفترية لهذه الأصول غير الملموسة قد لا تكون قابلة للاسترداد.	- تقييم الدقة الحسابية لنموذج انخفاض القيمة المستخدم في اختبار انخفاض القيمة، واستخراج المدخلات من المستندات المصدرية المستخدمة؛ - مراجعة مدى معقولية الافتراضات الرئيسية المستخدمة في نموذج انخفاض القيمة، بما في ذلك على وجه التحديد توقعات التدفقات النقدية التشغيلية، ومعدلات الخصم، ومعدلات النمو النهائي؛ - تم الاستعانة بمختصين من شركتنا لمساعدتنا في مراجعة المنهجيات المطبقة، بما في ذلك التقديرات والأحكام التي أجرتها الإدارة؛ - النظر في حساسية نموذج اختبار انخفاض القيمة من حيث تأثيرها بأي تغييرات تطرأ على الافتراضات الرئيسية؛ - تقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة.
انخفاض قيمة السفن	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:
كما هو مبين في الإيضاح رقم 6 حول البيانات المالية الموحدة، يتضمن بيان المركز المالي الموحد للمجموعة أصولاً من السفن بقيمة 530,652 ألف درهم إماراتي، والتي تشكل 72% من إجمالي أصول المجموعة. وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية، يجب إجراء تقييم في نهاية كل فترة تقرير لمعرفة ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال انخفاض قيمة الأصل، وإذا كان ثمة مؤشر على ذلك، يتعين حينئذ تحديد المبلغ القابل للاسترداد للأصل.	- تقييم الدقة الحسابية لنموذج انخفاض القيمة المستخدم في اختبار انخفاض القيمة، واستخراج المدخلات من المستندات المصدرية المستخدمة؛ - مراجعة مدى معقولية الافتراضات الرئيسية المستخدمة في نموذج انخفاض القيمة، بما في ذلك توقعات التدفقات النقدية التشغيلية، ومعدلات الخصم، ومعدلات النمو النهائي؛ - تم الاستعانة بمختصين من شركتنا لمساعدتنا في مراجعة المنهجيات المطبقة، بما في ذلك التقديرات والأحكام التي أجرتها الإدارة؛ - النظر في حساسية نموذج اختبار انخفاض القيمة من حيث تأثيرها بأي تغييرات تطرأ على الافتراضات الرئيسية؛ - تقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقريرنا التدقيقي بشأنها، والتقرير السنوي المتوقع أن يصبح متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وبالتالي فإننا لا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

وعند الاطلاع على التقرير السنوي للمجموعة، إذا تبين لنا وجود أخطاء جوهرية في ذلك التقرير، فإنه يتعين علينا إبلاغ مسؤولي الحوكمة عن هذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 والنظام الأساسي للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعزّم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل واقعي سوى ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثل درجة عالية من التأكد، إلا أنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دوماً عن الأخطاء الجوهرية في حال وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بوضع أحكام موهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف

الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بمخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الناتجة عن الخطأ؛ وذلك نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول مدى فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من الإدارة.
- التحقق من ملاءمة استخدام الإدارة أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا لفت الانتباه، في تقرير مدقق الحسابات، إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو نقوم بإصدار رأي معذّل في حالة كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تعرض المعاملات والأحداث ذات الصلة بما يحقق طريقة العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق للمجموعة بهدف الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية حول المعلومات المالية للمنشآت أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لإبداء رأي عن البيانات المالية للمجموعة. إننا مسؤولون عن توجيه وإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنفذة لأغراض تدقيق حسابات المجموعة، ونتحقق وحدنا المسؤولية عن رأينا التدقيقي.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من بينها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال تدقيقنا.

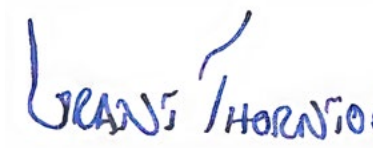
كما نقوم بتزويد مسؤولي الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، حيث نقوم بالتواصل معهم وإبلاغهم حول كافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد يعتقد أنه من المحتمل أن يكون لها تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا والضوابط والضمانات ذات الصلة التي من شأنها أن تحافظ على استقلاليتنا حيثما كان ذلك ملائماً.

من خلال الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت ذات أهمية أكبر في تدقيقنا البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبالتالي فهي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا الخاص بالتدقيق ما لم يحظر القانون أو اللوائح التنفيذية الإفصاح العلني عنها أو عندما نقرر، في ظروف نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا وذلك في حال كان من المتوقع أن يؤدي هذا الإفصاح إلى عواقب سلبية تفوق المنفعة العامة التي من الممكن تحقيقها من جراء هذا الإفصاح.

بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- وفقاً لما يقتضيه المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021، فإننا نفيد بخصوص السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بما يلي:
1. قد حصلنا على كافة المعلومات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
 2. تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة الجوانب الجوهرية، بما يتوافق مع الأحكام المعمول بها في القانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 لدولة الإمارات العربية المتحدة؛
 3. احتفظت الشركة بدفاتر محاسبية منتظمة وفقاً للمبادئ المحاسبية المطبقة؛
 4. تتوافق المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة مع ما جاء في الدفاتر المحاسبية للشركة؛
 5. تم الإفصاح في الإيضاح 12 حول البيانات المالية الموحدة عن استثمارات المجموعة في الأسهم وحصص الملكية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024؛
6. بين الإيضاح رقم 21 حول البيانات المالية الموحدة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة، والشروط التي بموجبها تم تنفيذ هذه المعاملات؛
7. بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة قد خالفت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 أيّاً من الأحكام المعمول بها من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 أو نظامها الأساسي، على وجه قد يكون له تأثير جوهري أنشطتها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2024؛
8. لم يتم تقديم أي مساهمات اجتماعية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.




جرانت ثورنتون

د. أسامة رشدي البكري سجل مدققي الحسابات رقم: 935

دبي، الإمارات العربية المتحدة
27 مارس 2025

إيضاحات	2024 ألف درهم إماراتي	2023 ألف درهم إماراتي
الأصول		
الأصول غير المتداولة		
6 سفن وممتلكات ومعدات	531,873	516,211
7 شهرة تجارية	143,463	143,463
8 أصل الضريبة المؤجلة	1,970	-
إجمالي الأصول غير المتداولة	677,306	659,674
الأصول المتداولة		
9 المخزون	10,433	9,084
11 ذمم مدينة تجارية، بالصافي	14,104	15,552
11 دفعات مقدمة وأصول أخرى	31,869	7,592
12 أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	701	100,379
13 مبالغ نقدية وأرصدة مصرفية	5,195	210,059
إجمالي الأصول المتداولة	62,302	342,666
إجمالي الأصول	739,608	1,002,340
حقوق الملكية والالتزامات		
حقوق الملكية		
14 رأس المال	837,696	837,696
16، 14 (خصم)/علوّة إصدار أسهم	(12,741)	35,734
16 أسهم الخزينة	(243,046)	(96,281)
15 احتياطي قانوني إلزامي	2,128	2,128